Iraq Fintech Network

تقـــرير إحـــصائي

نمو المدفوعات الرقمية في العراق ٢٠٢٠-٢٠٢٦

مقدمة

يشهد العراق تحولاً رقمياً متسارعاً في قطاع المدفوعات، مدفوعاً بجهود حكومية مكثفة وتزايد وعي المستهلكين بفوائد التعاملات الإلكترونية. يهدف هذا التقرير إلى استعراض وتحليل نمو المدفوعات الرقمية في العراق خلال الفترة من ٢٠٢٠ إلى ٢٠٢٦، مع تسليط الضوء على أبرز الإحصائيات، المبادرات الحكومية، والتحديات المستقبلية التي تشكل ملامح هذا القطاع الحيوي.

محركات النمو الرئيسية

تتضافر عدة عوامل لدفع عجلة نمو المدفوعات الرقمية في العراق. يأتي في مقدمتها الدعم الحكومي القوي، ممثلاً في توجيهات البنك المركزي العراقي بضرورة التحول نحو الاقتصاد الرقمي. كما أن تزايد انتشار الهواتف الذكية وخدمات الإنترنت يسهم بشكل كبير في تسهيل الوصول إلى حلول الدفع الإلكتروني. بالإضافة إلى ذلك، تلعب الشراكات بين شركات التكنولوجيا المالية (FinTech) والبنوك التقليدية دوراً محورياً في تقديم خدمات مبتكرة تلبي احتياجات السوق المتغيرة.

إحصائيات وأرقام النمو (٢٠٢٠-٢٠٢٦)

شهدت المدفوعات الرقمية في العراق نمواً ملحوظاً خلال السنوات القليلة الماضية، ومن المتوقع أن تستمر هذه الوتيرة التصاعدية:

• حجم المدفوعات الإلكترونية: ارتفع حجم المدفوعات الإلكترونية بشكل كبير، حيث وصل إلى حوالي 17 مليار دولار خلال عام 2024، بزيادة تقارب المليار دولار سنوياً [1]. وتتوقع بعض التقديرات أن ينمو حجم المدفوعات الرقمية بنسبة 300% خلال العامين القادمين [2].

• بطاقات الدفع الإلكتروني: تجاوز عدد بطاقات الدفع الإلكتروني 25 مليون بطاقة بحلول عام 2025 [3].

• نقاط البيع (POS): انتشرت أجهزة نقاط البيع بشكل واسع، حيث بلغ عددها أكثر من 5 ملايين جهاز في جميع المحافظات بحلول عام 2025 [3].

• تبني الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول: من المتوقع أن يصل تبني الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول إلى 65% من سكان المناطق الحضرية بحلول عام 2026 [2].

• الهوية الرقمية والخدمات الحكومية الإلكترونية: بحلول عام 2026، من المتوقع أن يكون 90% من السكان لديهم هوية رقمية، مع توفر 859 خدمة حكومية إلكترونية [4].

المبادرات الحكومية ودور البنك المركزي العـــراقي

يلعب البنك المركزي العراقي دوراً محورياً في قيادة هذا التحول من خلال إصدار العديد من التعليمات والضوابط:

• إلزامية الدفع الإلكتروني: أصدر البنك المركزي العراقي تعليمات تلزم جميع مؤسسات الدولة والقطاع الخاص (بما في ذلك محطات الوقود، المطاعم، المتاجر، والصيدليات) بتوفير خدمات الدفع الإلكتروني [5].
• الخطة الاستراتيجية (2024-2026): تتضمن الخطة الاستراتيجية للبنك المركزي تأسيس الشركة الوطنية لأنظمة الدفع وتنفيذ استراتيجية متكاملة للمدفوعات تهدف إلى مواكبة التطورات العالمية في التكنولوجيا المالية [6].
• تنظيم الدفع الرقمي رقم 2 لعام 2024: يمثل هذا التنظيم خطوة تحويلية نحو تعزيز الاقتصاد الرقمي في العراق [7].

التحديات والفرص المستقبلية

على الرغم من النمو الملحوظ، لا تزال هناك تحديات تواجه قطاع المدفوعات الرقمية في العراق، أبرزها التداول النقدي الكبير خارج النظام المصرفي والحاجة إلى تعزيز الشمول المالي لدمج شرائح أوسع من المجتمع، خاصة في المناطق الريفيَّة [8].

ومع ذلك، فإن الفرص المستقبلية واعدة للغاية. يتوقع أن يكون العراق أحد أسرع أسواق التكنولوجيا المالية نمواً على مستوى العالم، بمعدل نمو سنوي مركب يتجاوز 35% [2]. كما أن استخدام الذكاء الاصطناعي في الكشف عن الاحتيال وتقييم المخاطر الائتمانية، وتطوير شراكات مبتكرة بين شركات التكنولوجيا المالية والبنوك التقليدية، سيسهم في دفع عجلة الابتكار وتوسيع نطاق الخدمات.

الخلاصة

يمضي العراق بخطوات ثابتة نحو بناء اقتصاد رقمي حديث، مدعوماً بإرادة حكومية قوية وتزايد في تبني الحلول الرقمية. إن النمو المتوقع في المدفوعات الرقمية حتى عام 2026 يعكس إمكانات هائلة لهذا القطاع، مما يبشر بمستقبل مالي أكثر كفاءة وشمولية في البلاد.

https://ifntn.com

Iraq Fintech
Network